



منال المعمرية

## تحرير الإعلام المسيّس وإعادة هيكلته

إن ما جرى في أوروبا من فصل للدين عن السياسة، كان بسبب تعددية الطوائف والأعراف البشرية التي تعيش فيها، وبسبب الاقتتال الذي كان يحصل فيما بين هذه الجماعات انطلاقاً من التعصب الديني أو الطائفي أو المذهبي. وفي سبيل الحفاظ على المجتمعات، قامت هذه الدول بفصل الدين عن السياسة، ونتيجة لذلك ظهرت مصطلحات كثيرة من قبيل: حرية الأديان، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الفكر... وغيرها، واعتبر هذا بمثابة انتصار على التعصب الديني الذي كاد أن يقضي على مجتمعات بأكملها. وفي دراسة نُشرت في مجلة «التفاهم»، تحت عنوان «السياسة والإعلام وأثرهما في الترويج لصراعات الأديان»، يقدم الباحث أحمد إبراهيم أحمد رؤية إنشروبلوجية لواقع الإعلام في الوطن العربي، ودوره الرئيسي في تأجيج التعصب والصراع الديني، وذلك من خلال عدد من المباحث المتنوعة.

المعلومات، وإلزام المؤسسات الدينية حدود سلطاتها وعدم السماح لها بممارسة الرقابة على النشاط السياسي والفكري والأدبي والفني، وإصلاح التشريعات العربية خاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير وتداول المعلومات والحق في المعرفة والعمل من أجل إنهاء سيطرة الدولة على جميع وسائل الإعلام.

أما بالنسبة للمبادرات العربية شبه الرسمية، فتبرز مبادرة الإسكندرية التي انطلقت عبر مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، تحت رعاية الحكومة المصرية، وقد أكدت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن هذا المؤتمر أن الديمقراطية الحقيقية تقتضي كفالة حريات التعبير بجميع صورها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني، وطالبت بتحرير الصحافة ووسائل الإعلام عموماً من التأثيرات والهيمنة الحكومية وتطوير القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء محطات البث الإذاعي والتلفزيوني بما يضمن الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقيق قدرة الإعلاميين على تنظيم شؤون المهنة وممارستها دون تدخل السلطة.

ويُمكن القول أيضاً إن الدعوات الأوروبية والأمريكية للدفع باتجاه جعل العالم العربي ديمقراطياً، قد تم الدمج بينها فيما عُرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية للنقاش مع مجموعة الدول الصناعية الثماني، وقد أكد المشروع على ضرورة حفض الحكومات باتجاه السماح لوسائل الإعلام بأن تعمل بحرية ودون مضايقة، كما تبنى المشروع تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية لتعمل على تقييم دوري للجهود المبذولة في مجال تحرير وسائل الإعلام، وتعزيز إعادة هيكلة قطاع الإعلام السمعي والمرئي بصورة تضمن استقلالية وسائل البث الإعلامي وتنوعها، بما يُتيح لها أن تعكس دون قيود تنوع الأفكار والآراء، وتلبي مختلف احتياجات وميول الجمهور، وتستجيب لحق المواطنين في المعرفة، بعيداً عن التدخلات السياسية والأيدولوجية الدينية التي تخدم طرفاً معيناً على حساب طرف آخر.

إن إصلاح وتحرير قطاع الإعلام العام من سيطرة الدولة، مطلب أصيل إذا ما أُريد حدوث أي تطور للإعلام في العراق، الذي كشف عن استمرار تسييس واستغلال هذا الإعلام من جانب الحكومة والحزب الحاكم، والتعامل معه كساحة لتضليل الرأي العام وأداة لتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين، في حين كان فيه الإعلام الخاص الصاعد في العراق هو الفائز الحقيقي، فقد لعبت الصحافة الخاصة الجديدة دوراً مهماً في تغطيات متنوعة، والتصدي النقدي للقضايا العامة، كما أن القنوات الفضائية الخاصة تميزت بموادها الحيوية والتعددية في الرؤى والتناول.

وفي العالم العربي الذي تعاني أكثر الأنظمة السياسية فيه، بصفة عامة ومزمنة، من الافتقار إلى الشرعية السياسية، أو ضعف تلك الشرعية بفعل الإخفاقات المتتالية لمشاريع التحديث وبرامج التنمية، والعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية، كان -ولا يزال- احتكار السلطة السياسية لوسائل الإعلام وفرض هيمنتها الكاملة على الوسائط الإعلامية المختلفة، أداة رئيسية في الترويج للسياسات الرسمية ومهاجمة الخصوم السياسيين وتشويه صورتهم، وتعبئة وتوجيه الرأي العام وحشده في خدمة أهداف القابضين على السلطة في هذا البلد أو ذاك.

وفي هذه الدراسة، يهدف الكاتب إلى الوقوف على وضعية الإعلام المرئي والسموع، والنظر في فرص إعادة هيكلة هذا القطاع باتجاه تعزيز حرية البث وتفكيك احتكار الدولة لهذا المجال واستغلاله في إثارة النزعات الطائفية والفئوية والعشائرية التي من شأنها أن تفتك بالمجتمع وتدمره بشكل كامل.

**مبادرات في سبيل تحرير الإعلام من سلطة الدولة :**  
وعلى صعيد المبادرات، تبرز وثيقة «الاستقلال الثاني» الصادرة عن المنتدى المدني الأول، الموازي للقمة العربية الرابعة المنعقدة بتونس، وشارك فيه ممثلو ٥٢ منظمة في ثلاث عشرة دولة عربية. حملت هذه الوثيقة مطالب لرفع الرقابة عن جميع وسائل الإعلام المقروء والسموع والمرئي، وإطلاق حرية إصدار الصحف وتملك وسائل الإعلام وتداول ونشر

ويصف جان جاك روسو الإنسان بـ«المفترس الطيب» الذي صار عنيفاً بالتدريج بسبب تأثير المجتمع المجالي لمقاصد الأديان السماوية وغاياتها السامية، والذي يخلق الاختلافات العقدية التي تصبح أرضية للأحقاد والعداوات والحروب التي تغلف خطأً أو تواطؤاً بوشاح من قدسية الدين، ويسمونها تجنياً «الحروب الدينية» كالحرب التي تدور رحاها اليوم بين إسرائيل والعرب والتي -لا شك- ترجع أسبابها الحقيقية للنزاعات السياسية أكثر مما تعود للخلافات العقائدية بين اليهودية والإسلام. أو تلك الحروب الأصولية الفظيعة التي عرفتها أوروبا الغربية في القرون السابقة، والتي دامت لعدة قرون بين أتباع الأديان والمذاهب المسيحية المختلفة من كاثوليكية وبروتستانتية وأرثوذكسية، والتي انتقلت إلى عصرنا هذا على يد نفس الأصولية المسيحية التي ولدت في الولايات المتحدة، وظلت تتعرض فيها حتى أوصلت أحد رجالها الأكثر تشدداً إلى سدة السلطة وهو جورج بوش، الذي سعى إلى تنفيذ أكثر أطروحات الإنجيليين تعصباً باحتلال العراق وأفغانستان؛ تعبيداً للطريق أمام الحرب الأخيرة التي تشهد عودة المسيح، كما يعتقدون!

فالواقع أن أسباب هذه الصراعات والحروب هي أطماع بشرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، صنعها السياسيون باسم الثورة والأيدولوجيا والمذهب والولاء المطلق، وألبسوها لباس الدين ليعتاشوا عليها وليكسبوا باسمها ود ضعاف النفوس والعقول التي تستجيب إلى حد اعتقادها بأن التضحية في سبيل ذلك إنما هي أمرٌ جليل.

وفي عالمنا العربي، والعراق بصفة خاصة -إذ يتناولها الكاتب كنموذج في دراسته- الذي تتقاذفه اليوم الأمواج العاتية من الطائفية والمذهبية، الناتجة عن التدخلات والأطماع الخارجية بشكل أساسي، فإن ثمة فكرياً ووعياً زائفاً، يسعى لنشره الإعلام المسيّس بشتى وسائله، وكيف لا يكون الإعلام مسيئاً والدولة تمثل اليد العليا فيه؟! «أعطني إعلامياً بلا ضمير، أعطك شعباً بلا وعي» (المقولة لجوزيف جوبلز، وزير الإعلام الألماني الذي كان وزير إعلام هتلر)